

جودة التدقيق كأسلوب للحد من الغش و الفساد المالي

د. رشام كهينة *

الملخص:

تواجه المؤسسات الحديثة عدة تحديات تسود بيئة الأعمال خاصة بظهور الفضائح المالية و انتشار الغش و الفساد المالي في المؤسسات الكبرى، مما خلق فجوة كبيرة بين المجتمع المالي و المسيرين داخل المؤسسة، لذا أصبح ينظر إلى مهنة التدقيق على وظيفة ضرورية للتقليل من تلك الفجوة من جهة و زيادة الثقة في التقارير التي تصدر عن المؤسسة من جهة ثانية، على اعتبار أن التدقيق يعتبر وظيفة أساسية في المؤسسات لما لها من أثر في تصميم و تطوير نظام الرقابة الداخلية قياس و تقييم كفاءة استخدام الموارد المتاحة.

يعمل التدقيق على تحديد المخاطر التي تواجه المؤسسات و متابعة كيفية علاجها، و تحديد الآليات الضرورية للحد من الغش و الفساد المالي من تحسين جودة التقارير المعدة من طرفه للوصول إلى تحقيق رضا المجتمع المالي ككل.

الكلمات الدالة: التدقيق، الغش و الفساد المالي، فجوة التوقعات، جودة التدقيق.

Quality of audit as a method to limit fraud and financial corruption

Abstract:

The new institutions face several challenges that overwhelm the environment of affairs, especially after the appearance of financial scandals, and the propagation of fraud and financial corruption in the big corporation. This has created a big gap in the financial society and the managers inside the institution. That's why we consider audit as a necessary function to minimize that gap from one hand, and to add some credibility to the reports emanating from the institution from an other hand, taking into consideration that audit is a key function inside institutions due to the impact it has on planning and developing the

* أستاذة محاضرة - ب - جامعة آكلي محمد أولحاج - البويرة.

system of internal control, measuring and evaluating the capacity to use the existing resources.

Audit acts to limit the dangers that institution face and helps to put up with the method of treatment to determine the necessary techniques in order to limit fraud and financial corruption though the amelioration of the quality of the reports it prepares in order to reach the satisfaction of the financial society in all.

Key words: audit, fraud and financial corruption, prognostic gap, quality of audit.

مقدمة:

يعد الغش والفساد المالي من أخطر المشكلات التي تعاني منها المؤسسات الاقتصادية في الوقت الحالي، حيث تعتبر ظاهرة الفساد المالي ظاهرة موجودة منذ عشرات السنين ولكن أصبحت متفشية وتجذب انتباه الباحثين والمحللين منذ العقود الثلاثة الأخيرة من القرن المنصرم وذلك نظراً لأهمية مخاطر الغش والاحتيال التي تتعرض لها الشركات ودورها في انهيار الشركات أو حدوث خسائر كبيرة لديها وخروجها من السوق وضياع أموال المساهمين، وما زلنا نبحث في دور التدقيق في ضبط الأداء الإداري والمالي فلا بد لنا من أن نعرض على دور التدقيق في مكافحة الفساد المالي والغش والتحايل والتقليل من حالاته حيث أن وجود التدقيق والرقابة دائماً يمنع من تسول له نفسه من الأعمال غير المشروعة من القيام بها ظناً منه بإمكانية اكتشافه ومحاسبته.

وعليه يمكن صياغة إشكالية البحث كما يلي:

إلى أي مدى يمكن أن تساهم جودة التدقيق في التصدي للغش والفساد المالي؟

وبناء على هذه الإشكالية قننا بتقسيم موضوعنا إلى محورين:

المحور الأول: نظرة حول الغش والفساد المالي

حيث نعرض من خلاله مفهوم كل من الغش والفساد المالي وكذا أسباب الفساد المالي وعلاقته بانهيار المؤسسات وصولاً إلى العلاقة بين الفساد المالي والتدقيق من خلال عرض فجوة التوقعات.

المحور الثاني: دور جودة التدقيق في مواجهة الغش والفساد المالي

من خلال هذا العنصر سوف نتطرق أولاً إلى محددات جودة التدقيق، ومن ثم نحدد فعالية الرقابة الداخلية في منع الغش والفساد المالي، وفي الأخير نقوم بعرض الآثار الإيجابية لجودة التدقيق للحد من الغش والفساد المالي:

المحور الأول: نظرة حول الغش و الفساد المالي

يعتبر الغش و الفساد المالي من أهم المواضيع التي شغلت الاقتصاديين، و على هذا سنقوم بتحديد مفهومهما.

أولا - مفهوم الغش و الفساد المالي:

من خلال هذا العنصر سنقوم بعرض مفهوم الغش و الفساد المالي و من ثم أسباب الفساد المالي وعلاقته بانهيار المؤسسات.

1- مفهوم الغش و الفساد المالي:

عرفت مصلحة التجارة والصناعة بالمملكة المتحدة الغش بأنه " أي تصرف بالخداع يؤدي إلى الإضرار بمصالح عملاء شركات الأعمال أو مستهلكيها أو الإضرار بمساهميها " أي أنه السلوك المتعمد سواء كان بالارتكاب أو الحذف أو عن طريق الإهمال الذي ينتج عنه قوائم مالية مضللة بصورة جوهرية وينطوي الغش في القوائم المالية على عديد من العوامل ويأخذ العديد من الأشكال مثل التحريفات الجسيمة في سجلات المؤسسة أو التزييف أو الاصطناع في العمليات كإثبات عمليات وهمية أو تطبيق خاطئ للمبادئ المحاسبية.

أما فيما يخص الفساد المالي فقد عرفته منظمة الشفافية الدولية على أنه: " إساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق كسب خاص".

و عليه يمكن النظر إلى الفساد المالي على أنه سوء استعمال النفوذ العام لتحقيق أرباح خاصة وبالتالي هو خروج عن القانون و النظام العام و عدم الالتزام بهما من أجل تحقيق مصالح خاصة للفرد.

2- أسباب الفساد المالي و علاقته بانهيار المؤسسات:

لا يمكن معالجة الفساد المالي ما لم يتمكن من معرفة أسبابه، حيث هناك العديد من الأسباب التي أدت إلى حدوث الفساد المالي نذكر منها:

- تهميش دور المؤسسات الرقابية، و التي قد تكون تعاني من الفساد هي نفسها؛
- غياب الحريات و نظام الديمقراطية في المؤسسات المعنية و ضعف الإعلام و الرقابة؛

- تدني الرواتب و الأجور و تباين الدخول بشكل كبير و انخفاض مستوى المعيشة بشكل عام، فضلا عن غياب الفعالية الاقتصادية في المؤسسة و كثرة الصفقات التجارية المشبوهة أو الناتجة عن عمليات السمسرة التي يحتمل الفساد المالي فيها حيزا واسعا؛

- وجود البيروقراطية في مؤسسات الدولة؛

- ضعف مؤسسات المجتمع المدني وتهيئش دورها، وانتشار ثقافة الفساد في المجتمع حيث يصبح لكل شيء ثمن فلقيام بأي عمل وظيفي ثمن.

- حيث ينطوي الفساد المالي على أثار بالغة الخطورة مدمرة للاقتصاد كونه يتسبب في تسبب الأموال العامة بطرق غير مشروعة إلى جيوب مرتكبي الفساد، وبصفة عامة تمثل أثار الفساد المالي في العديد من النقاط نذكر منها:

- ضعف الاستثمار وهروب الأموال خارج البلد، وهذا ما يصاحبه قلة فرص العمل وزيادة البطالة؛

- يساهم في تدني كفاءة الاستثمار العام وإضعاف مستوى الجودة في البنية التحتية العامة للمؤسسات الاقتصادية؛

- يرتبط الفساد المالي بتردي حالة توزيع الدخل والثروة من خلال استغلال أصحاب النفوذ لمواقعهم المميزة في المجتمع مما يتيح لهم الاستثمار بالجانب الأكبر من المنافع الاقتصادية التي تقدمها الدولة.

ثانيا - تحديد فجوة التوقعات في التدقيق وعلاقتها بالفساد المالي:

تعرف فجوة التوقعات في المحاسبة و التدقيق بأنها مساحة الاختلاف بين توقعات مستخدمي القوائم المالية و تقرير مراقب الحسابات وأصحاب المصلحة في المشروع بشأن ما يحتاجونه من مراقب الحسابات و ما يقدمه لهم واقعيا.

فجوة التوقعات تظهر نتيجة نقص عرض خدمات و مسؤوليات مراقب الحسابات لأصحاب المصلحة في المشروع و مستخدمي القوائم المالية وتقريره في آن واحد.

فجوة التوقعات تؤثر سلبا على سمعة مهنة المدقق خاصة في ظهور الغش والفساد المالي.

كما أن الربط بين الانهيارات المالية من جهة و تأخر دور المدقق في اكتشاف تلك الفضائح المالية من جهة أخرى أمر سهل تصديقه، وقد دفعت مهنة التدقيق ككل الثمن بعد فضيحة شركة "انزون" للطاقة.

كما ساهمت فجوة التوقعات بين أصحاب المصلحة في المؤسسة و المدقق الخارجي في صعوبة تصديق التقارير المقدمة من طرف هذا الأخير، كما أدى إلى حالات تسبب في تلك المؤسسات مما أدى إلى انتشار الفساد المالي و الغش في القوائم المالية.

كما ان غياب آليات العقاب و المساءلة المهنية و القانونية أدى إلى زيادة انتشار الفساد المالي في المؤسسات الاقتصادية.

و على هذا الصعيد ظهرت الحاجة إلى تدقيق القوائم المالية (السنوية، الربع السنوية، المختصرة... الخ) و كذا الحاجة إلى التدقيق المستمر للمعلومات و العلاقات

المالية الجوهرية، و تدقيق الإدارة للشركات المساهمة، كما ظهرت الحاجة إلى مسؤوليات مهنية جديدة خاصة كشف الغش و الفساد المالي.

و للقضاء على فجوة التوقعات لا بد من تحسين المردود المهني للمدققين، وإظهار أكثر شفافية وإفصاح في مهنتهم، و كذا حوكمة مهنتي المحاسبة و التدقيق عن طريق التطبيق الجيد لآليات الحوكمة.¹

فحوكمة الشركات لها أهمية كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تدعيم الأسس الاقتصادية في الأسواق و كشف حالات التلاعب و الفساد المالي بما يؤدي إلى كسب ثقة مستعملي القوائم المالية.² وتعمل الحوكمة على:³

- محاربة الفساد المالي و الإداري في المؤسسات، و عدم السماح بوجوده أو عودته مرة ثانية؛

- تحقيق ضمان الشفافية و الحيادية و الاستقامة لكافة العمال في المؤسسات؛

- ضمان قدر كاف من الإفصاح و الشفافية في الكشوفات المالية؛

- ضمان أعلى قدر من الفعالية لمراقبي الحسابات الخارجية، و التأكد من كونهم على درجة عالية من الاستقلالية؛

- تضمن الاستخدام الكفء للموارد، و ضمان حق المساهلة عن السيطرة عليها بهدف ربط مصالح الأفراد و المؤسسات و المجتمع بشكل عام.

المحور الثاني: دور جودة التدقيق في مواجهة الغش و الفساد المالي

إن الأساس في عملية التدقيق هو تمكين المدقق الخارجي من تكوين رأي و إبدائه عما إذا كانت القوائم المالية تعرض بصورة صادقة و عادلة من أجل تمكين مستخدمي هذه التقارير اتخاذ القرارات الصحيحة.

أولاً- محددات جودة التدقيق:

رغم الاهتمام المتزايد بجودة التدقيق من قبل الباحثين و مع ذلك لم يقوم بتحديد

¹ Mitchell, J elal, corporate finance and governance, Carolina Academic, press, 1996, p152.

² Hilt, Michael A, et al, strategic management: competitiveness and globalization, 5th, south western Thomson, 2003, p308.

³ Private sector corporate trust good, corporate governance in state-owned enterprises, final draft guidelines, 2002, p20.

مفهوم واضح، فقد ذهب العديد من الباحثين إلى أن جودة التدقيق تتحدد من خلال الالتزام بمعايير التدقيق، وتطبيق الرقابة على الجودة داخل المؤسسة.

فجودة التدقيق تتحدد من خلال الخصائص التي يتميز بها الرأي المهني المدقق بما يؤدي إلى إشباع احتياجات مستخدمي القوائم المالية.

و تم تقسيم جودة التدقيق إلى جودة سابقة وجودة لاحقة، فالجودة السابقة للتدقيق تتحدد عند التعاقد مع العميل و هي احتمال أن يكشف تقرير المدقق عن الأخطاء والمخالفات الموجودة بالقوائم المالية، فحين تحدد الجودة اللاحقة للتدقيق بعد إصدار المدقق لتقريره، و هي احتمال خلو القوائم المالية من الأخطاء والمخالفات الجوهرية.

وأهم محددات جودة التدقيق نذكرها فيما يلي:¹

1- حجم المؤسسة المدققة:

هناك علاقة طردية قوية بين حجم المؤسسة المدققة و جودة أعمال التدقيق، حيث تزيد احتمالات اكتشاف التحريفات الجوهرية بالقوائم المالية في المؤسسات الكبرى مقارنة بالأخرى أقل حجما، نظرا لاجتذاب الكفاءات المدربة ذات الخبرة بدرجة كبيرة من المؤسسات أقل حجما.

2- مسؤولية مراقب الحسابات:

تعتبر المسؤولية القانونية من أهم العوامل التي أدت إلى زيادة الاهتمام بجودة التدقيق، نتيجة للتعرض لها المؤسسة نفسها نظرا لارتفاع تكاليف المسؤولية القانونية، سواء في شكل تعويضات أو مصاريف قضائية.

3- سمعة و شهرة المدقق:

عادة ما ينظر إلى مكاتب التدقيق الكبيرة على أنها أكثر شهرة و سمعة من غيرها، وبالتالي يزيد الطلب على خدماتها.

4- طول فترة ارتباط المدقق مع العميل:

يرى الكثير من الباحثين أن طول فترة ارتباط المدقق بديلا لجودة التدقيق، فمستوى التعلم يعطي ميزة إيجابية في اكتشاف التحريفات الجوهرية في القوائم المالية وبالتالي زيادة الجودة.

5- التحفظ:

يعتبر التحفظ بديلا لجودة التدقيق، فتحفظ المدقق هو تفضيل للاختيارات

¹ عبد الوهاب نصر علي، موسوعة المراجعة الخارجية الحديثة وفقا لمعايير المراجعة العربية والدولية والأمريكية: الجزء 4 "المراجعة وحوكمة الشركات و مسؤوليات مراقب الحسابات في مواجهة الأزمة المالية العالمية، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص ص 151-154.

و السياسات المحاسبية التي تؤدي إلى تخفيض الدخل.

6- صدق تقارير التدقيق:

هناك ارتباط بين صدق تقارير التدقيق بخلو القوائم المالية من الأخطاء الجوهرية بأداء عملية المراجعة بطريقة تؤدي إلى تخفيض التعارض في المصالح بين الإدارة و الملاك.

ثانيا - فعالية الرقابة الداخلية في منع الغش و الفساد المالي:

تعتبر التغيرات السريعة التي شهدها العالم والتي نتج عنها كبر حجم المؤسسات و زيادة عدد المشاريع من العناصر الهامة التي أدت إلى الاهتمام بالرقابة الداخلية و وضع أقسام لها، كما أن المؤسسة تقوم بتصميم نظام رقابة والذي يتضمن مجموعة من عمليات المراقبة المختلفة والتي تخص الجوانب المالية و التنظيمية و الحاسبية، "الرقابة الداخلية تشمل على أنظمة الرقابة المالية و غيرها و الموضوعة من طرف الإدارة و هذا بغرض إمكانية تسيير أعمال المؤسسة بصورة منظمة وفعالة".¹

فالرقابة الداخلية إدراك مبسط للتنظيم و كل الأساليب و المقاييس و الإحداثيات داخل المؤسسة لأجل تنشيط التحكم في المؤسسة".²

و بناء على ذلك ينظر إلى الرقابة الداخلية على أنها من الأساليب المساعدة على اكتشاف الغش و الفساد المالي و العمل على مواجهتهما و التقليل من أثارهما السلبية على المؤسسة و الاقتصاد على حد سواء، فهي أحسن أداة لمراقبة سلوك الأفراد العاملين داخل المؤسسة و إشعارهم بكونهم مراقبين من أجل حماية رأس المال المستثمر داخل المؤسسة من اختلاساتهم.

حيث تؤدي وظيفة التدقيق الداخلي كجزء من الرقابة الداخلية دورا مهما في تعزيز الرقابة في الغش و الفساد المالي من خلال زيادة مصداقية المعلومات المالية المقدمة في التقارير المالية و تحسين سلوك الموظفين و بالتالي تقليل مخاطر الفساد المالي، و تظهر أهمية المدقق الداخلي في اكتشاف و منع الغش و التزوير و الفساد المالي من خلال اعتمادها على تشريع خاص بها يعمل على مواجهة كل التحديات التي تقف عائقا أمامها، لكن بشرط أن يكون التدقيق الداخلي مستقلا و تابعا إلى لجنة التدقيق و ليس إلى الإدارة.

¹Jacques renard, **théorie et pratique de l'audit interne**, les éditions d'organisation, paris, 1994, p100.

² Jean Charles bé cour, Henri bouquin, **audit opérationnel, entrepreneuriat, convenance et performance**, economica, 3 éditions, 2008, p 52.

فوجود نظام سليم للرقابة الداخلية يخفض من الغش والفساد المالي مما يؤدي إلى انجاز تقارير مالية ذات شفافية و مصداقية على نتائج المؤسسة.¹

ثالثا - الآثار الإيجابية لجودة التدقيق للحد من الغش والفساد المالي:

تعمل جودة التدقيق على زيادة توقعات العميل اتجاه اكتشاف و التقرير عن الأخطاء و المخالفات المرتبطة بالشركة محل التدقيق و قوائمها المالية، حيث يقوم المدقق بإيجاد الأخطاء في القوائم المالية بشكل أفضل أو باكتشاف الغش و التلاعبات المالية أو تحديد مشاكل الاستمرارية.²

فعلى المدقق تطبيق إجراءات رقابة الجودة بالتماشي مع سياسات و إجراءات التدقيق الدولي المتعارف عليها منها معيار التدقيق الدولي رقم 220، و لا يتم ذلك إلا من خلال التزام المدققين بمبادئ الاستقلال و الأمانة المهنية و الموضوعية و الحفاظ على السرية و أخلاقيات المهنة.³

فجودة التدقيق تختلف من بيئة إلى أخرى، فكلما زادت جودة التدقيق في مؤسسة ما ذلك يؤدي بطبيعة الحال إلى تفادي الإفلاسات و الانهيارات المالية نتيجة الفساد المالي الذي أصبح متجذرا في العديد من المؤسسات الاقتصادية خاصة في دول العالم الثالث أين هناك ضعف في أنظمة الرقابة بكل أنواعها.

فبتحديد العلاقة بين جودة التدقيق و مستوى الفساد المالي نجد أن هناك علاقة عكسية فكلما زادت جودة التدقيق كلما انخفض الفساد المالي خاصة و أن جودة التدقيق تؤدي إلى الإفصاح الكافي في القوائم المالية المدققة، وهذا الإفصاح في تقارير المدقق يؤدي إلى تقليص الفجوة بين المدقق كطرف و مستعملي هذه التقارير كطرف ثاني مما يساهم في مصداقية المعلومات المالية، و عليه مواجهة الغش و الفساد المالي.

الخاتمة:

من خلال دراستنا لجوانب موضوعنا توصلنا إلى الغش و الفساد المالي كظاهرة اقتصادية لها أسبابها و أثارها السلبية ليس على المؤسسات الاقتصادية فقط وإنما على الاقتصاد ككل، فالفساد المالي يساهم بدرجة كبيرة في انهيار المؤسسات أو حدوث خسائر كبيرة لديها و خروجها من السوق و ضياع أموال المساهمين، حيث يؤدي

¹ John c, Coates IV, **The coals and promise of the Sarbanes-Oxley Act**, the journal of economic perspectives, Vol 21, N° 1, winter 2007, p 92.

2- أمين السيد أحمد لطفي، التطورات الحديثة في المراجعة، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص 66.

3- طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المراجعة، الجزء الأول، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص

التدقيق دورا هاما في ضبط الأداء المالي فهو يقوم بمكافحة الفساد المالي و كل أنواع الغش و الاحتيالات التي تحدث داخل المؤسسة، فهو أسلوب رقابي يمنع كل من يحاول التلاعب بأموال المؤسسات خوفا من العقاب.

حيث تعتبر جودة التدقيق من أكثر الأساليب فعالية في مجال مكافحة الغش و الفساد المالي، فهي تبين رأي المدقق النهائي حول القوائم المالية سواء بالإيجاب أو السلب، و بالتالي يقع على المدقق مسؤولية اكتشاف الغش و الفساد المالي وإظهاره في تقريره النهائي.

و قد توصلنا إلى مجموعة من النتائج نوجزها فيما يلي:

- تعتبر جودة التدقيق إحدى الأدوات الرقابية التي يعتمد عليها أصحاب المصلحة في المؤسسة (مساهمين، مستثمرين، ملاك... الخ) للحد من الغش و الفساد المالي داخل المؤسسة؛

- يقوم التدقيق على تعزيز الإشراف على الأنشطة و المعاملات المالية داخل المؤسسة، و مطابقتها لمتطلبات الممارسات المالية القانونية في المؤسسة، و بالتالي يزيد التدقيق من مصداقية و عدالة النتائج المالية المتحصل عليها في المؤسسة، الأمر الذي يؤدي إلى التقليل من مخاطر الفساد المالي و الحد منه؛

- إن التطبيق الجيد لجودة التدقيق هو الحل المثالي لمعالجة ظاهرتي الغش و الفساد المالي، و يضمن حماية أصحاب الحقوق داخل المؤسسة؛

قائمة المراجع:

■ باللغة العربية:

1- أمين السيد أحمد لطفي، التطورات الحديثة في المراجعة، الدار الجامعية، مصر، 2007.

2- طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المراجعة، الجزء الأول، الدار الجامعية، مصر، 2007.

3- عبد الوهاب نصر علي، موسوعة المراجعة الخارجية الحديثة وفقا لمعايير المراجعة العربية و الدوائية و الأمريكية: الجزء 4 " المراجعة و حوكمة الشركات و مسؤوليات مراقب الحسابات في مواجهة الأزمة المالية العالمية، الدار الجامعية، مصر، 2009.

■ باللغة الأجنبية:

4. Hilt, Michael A, et al, **strategic management: competitiveness and globization**, 5th, south western Thomson, 2003.

5. Jacques renard, **théorie et pratique de l'audit interne**, les éditions d'organisation, paris, 1994.
6. John c, Coates IV, **The coals and promise of the Sarbanes-Oxley Act**, the journal of economic perspectives, Vol 21, N° 1, winter 2007.
7. Jean Charles bé cour, Henri bouquin, **audit opérationnel**, entrepreneuriat, convenance et performance, economica, 3 éditions, 2008.
8. Mitchell, J elal, **corporal finance and governance**, Carolina Academic, press, 1996.
9. Private sector corporat trust good, **corporat governance in state-owned gyrations**, final sraf t guidelines, 2002.